

هل يشكل الحراك الخارجي بداية الصحوة لدبلوماسية تونس

زيارة قيس سعيد إلى القاهرة عودة بعد غياب إلى المحيطين العربي والأفريقي

على الرغم من أن زيارة الرئيس التونسي قيس سعيد إلى مصر ترجمت في كثير من جوانبها سياسة انفتاح تونس على محيطها العربي والإقليمي والأفريقي والدولي نظرا لفوائدها المتنوعة على البلد في كسر عزلة التي فرضها على نفسه نتيجة التفاعلات السياسية الداخلية، فإن المراقبين يضعون العديد من التساؤلات حول ما إذا كان هذا الحراك الخارجي سيشكل انطلاقة لإعادة إحياء الدبلوماسية التي غابت طويلا عن تقاليد الدولة.

صغير الحيدري
صحافي تونسي

تونس - أوجت التحركات الخارجية الأخيرة التي أجراها كبار المسؤولين التونسيين وفي مقدمتهم الرئيس قيس سعيد ووزير الخارجية عثمان الجرندي بان ملامح صحوة للدبلوماسية التونسية بدأت تتشكل لاسيما في ظل المتغيرات والتطورات المتلاحقة والمتسارعة التي تحيط بالبلاد.

وعلى الرغم من تأخر إعادة إحياء العلاقات مع البلدان العربية الوازنة في ظل تطورات الأزمة الليبية على ضوء تفاهات جنييف التي أفرزت سلطة انتقالية جديدة، وليس انتهاء بالتوترات التي تشهدها المنطقة برمتها وخاصة ما تعيشه مصر من صراع مائي مع إثيوبيا وأيضا التهديدات الأمنية، لكن من الواضح أن تونس تدرك جيدا أنه لا مخلص من تعزيز التقارب في هذا الوقت.

هشام الحاجي
من الضروري أن تدعم تونس مصر في مواجهتها مع إثيوبيا

أحمد ونيس
عقد لقاءات مع قادة الدول مهم لإحياء الدبلوماسية التونسية

فهل تشكل زيارة قيس سعيد إلى القاهرة منعطفًا جديدًا في الدبلوماسية التونسية التي انطقت جذوتها لعدة أشهر بعد أن كانت متوقفا خاصة في عهد الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي، وبفضل استقرار السياسة الخارجية آنذاك مع وزير الخارجية الأسبق خميس الجهنياوي.

منعطف مفصلي عربيا

أنهى قيس سعيد الأحد زيارة إلى مصر امتدت لثلاثة أيام حظيت باهتمام لافت من القاهرة كما كان متوقعا خاصة وأنها الأولى للرئيس التونسي حيث كانت فرصة لفتح العديد من الملفات المتعلقة بقضايا إقليمية على غرار الأزمة الليبية التي تشهدها انفراجة منذ أسابيع، إضافة إلى أزمة سد النهضة الإثيوبي وغيرهما من القضايا التي تترك كلالا للبلدين.

وبيدل الرئيس

سعيد مساع
لموازنة علاقات
تونس ببقية
الدول من
أجل إبعادها
عن لعبة
المحاور
التي تدفع
أطراف
داخلية نحو
الدخول
فيها، فيما
تراهن مصر
على هذه
الزيارة
لحشد دعم



إعادة إحياء دور تونس المفقود

ويقول ونيس إن "أقدم رؤساء المنطقة المغاربية يسبق العاهل المغربي الملك محمد السادس لذلك اتفقت أن يقوم قيس سعيد بالواجب تجاه الرباط ونواكشوط أيضا في سبيل الإسراع بإحياء هذا المشروع".

وأضاف ونيس "قضية المغرب الكبير قضية مهمة لتونس، واعتقد أن لتونس موقفا أهم بكثير من قضايا بقية دوله، الانطلاق في إعادة تأسيس المغرب الكبير يعود إلى تونس أكثر منها لبقية الأعضاء للعديد من الاعتبارات في مقدمتها الإزمات بين بعض دوله".

واستدرك "لكن هذا لا ينفي أننا متأخرون في هذا الملف، لو زار الرئيس سعيد موريتانيا والمملكة المغربية لتقدمنا خطوة مهمة في هذا الصدد، لكن مشروع المغرب الكبير يبقى ملحا في كل زمان بمعنى أن الوقت لم يفت بعد، ما علينا فعله الآن هو المزيد من التنسيق لتوجيه المبادرة لبقية أعضاء المغرب الكبير".

انفتاح أكبر على العالم

لا تقتصر التحديات التي تواجه تونس من أجل إحياء دورها الدبلوماسي بما يسهم في حلحلة أزمتها الاقتصادية المتفاقمة في تونس على محيطها العربي والأفريقي حيث تتزايد المطالبات لتونس بتكريس مزيد من الانفتاح على بقية القوى العالمية على غرار الصين.

ومنذ 2014 عندما اعتلى الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي سدة الحكم حاولت تونس تعديل بوصلتها الخارجية على مزيد توسيع حلقاتها بالابتعاد عن فلك لعبة المحاور التي ما انفكت أطراف تونسية على غرار حركة النهضة الإسلامية تدفع نحو دخول البلاد في مآهاتها حيث عززت تونس علاقاتها مع الأميركيين لكن دون أن يكون ذلك على حساب الصين.

وانفتحت تونس اقتصاديا بشكل لافت على بكين حيث انضمت إلى مبادرة الحزام والطريق الجديد التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ في العام 2013 لتتوج تلك الجهود في 2018 بتوقيع اتفاقية تعاون مع الجانب الصيني بعد سنتين ونصف من المفاوضات.

واستبعد ونيس أن تكون لتونس تحالفات دولية تقليدية على الساحة الدولية قائلًا "هناك تحولات عميقة في الساحة الدولية، ويوجد اليوم استقطاب جديد بين شرق وغرب، وهذا الاستقطاب كانت تونس دائما محايدة فيه لأنها لا تريد أن ترهن نفسها لأي محور رغم أنها تميل إلى الليبرالية، فتونس عليها الحفاظ على علاقاتها المتميزة مع الغرب وفي نفس الوقت تعزيز علاقاتها مع القوى الصاعدة ومنها الصين".

تفاهات تونسية - مصرية على مواجهة التدخلات الأجنبية في المنطقة

تؤشر المعطيات التي تواترت في علاقة بنتائج زيارة الرئيس التونسي قيس سعيد إلى مصر وما أفرزته من تفاهات مع الرئيس عبدالفتاح السيسي إلى واقع جديد في المنطقة لا يمكن تجاهله أو التغافل عن تداعياته على مجمل التوازنات بمعيارها الإستراتيجية على الأصدمة السياسية، وأبعادها الأمنية والعسكرية التي هز أركانها التوغل التركي في ليبيا.

تهديدا للأمن القومي التونسي والمصري وبقية دول المنطقة.

وأشار إلى أن هذا التوافق أملتته "المصالح التكتيكية والإستراتيجية" للبلدين، وضرورة التصدي للمقاربات الخاطئة التي تدفع بها تركيا لتبرير تواجداتها في المنطقة وفق مفهوم أعوج للتوازن الأمني والعسكري جعل المشهد بحساباته الإقليمية والدولية يتسم بالتعقيد والتوتر.

واستندت هذه القراءة في جزء كبير منها إلى تصريحات الرئيس التونسي والمصري التي تمت فيها مطالبة تركيا بانسحاب فوري وغير مشروط من ليبيا، والتأكيد على توافق بلديهما على ضرورة مواجهة التدخلات الخارجية في شؤون دول المنطقة ومكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه.

ووجدت بذلك صدى لها لدى العديد من القوى في تونس ومصر، وكذلك أيضا في ليبيا التي بدأت البناء عليها لرسم ملامح مشهد جديد عكسه الآراء والمواقف التي تعالت للمطالبة بإنهاء التواجد العسكري التركي في ليبيا وسط ضجيج التحركات السياسية والدبلوماسية التي لم تهدأ.

عبدالله ميلاد المقرئ
على المجلس الرئاسي الليبي الضغط على تركيا لسحب قواتها

وأجمع المراقبون في تونس على وصف زيارة قيس سعيد إلى القاهرة بتوقيتها وغايتها، بأنها ناجحة وان فتوحاتها ستسكن مهمة ضد التطرف الفكري والإرهاب، والحد من هيمنة تركيا في المنطقة، باستثناء حركة النهضة الإسلامية التي بدأت مرتبطة إلى حد جعلها تؤجل اجتماعا لمجلس الشورى.

وبدا هذا الارتباك واضحا من خلال تدوينة فيسبوكية نشرها رفيق عبدالسلام القيادي بحركة النهضة، وصهر رئيسها راشد الغنوشي، كتب فيها أن قيس سعيد "سيعود من زيارته إلى مصر بترتيبات أمنية وأجندات استخباراتية لضرب الديمقراطية لا غير".

وبالتوازي، سعى رضا الكرنغلي المستشار الإعلامي السابق للأمين العام الأسبق لحركة النهضة حمادي الجبالي، إلى محاولة تشويه قيس سعيد في تدوينة أثارت جلا وإسعا وانتقادات في فيسبوك، تسال فيها إن كان سيلتقي موقدا عن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في القاهرة.

وفي ليبيا استبق الناشط السياسي الليبي عبدالله ميلاد المقرئ زيارة رئيس الحكومة الليبية عبدالحاميد الدبيبة إلى تركيا بدعوة المجلس الرئاسي الليبي برئاسة محمد المنفي إلى تحمل مسؤولياته عبر العمل من أجل دفع تركيا والضغط عليها كي تسحب قواتها العسكرية ومرترقتها من كافة الأراضي الليبية.

وقال المقرئ في تدوينة على فيسبوك "نحن في انتظار أن يملك المجلس الرئاسي الشجاعة بتنفيذ استحقاق إخراج القوات التركية من ليبيا (...) عليه تحمل مسؤولياته وتسجيل موقف واضح وجلي بشأن استمرار الوجود الاستعماري التركي، واستمرار النشاط التركي الاستفزازي في القواعد التي يحتلها في المنطقة الغربية من البلاد".



إنهاء التواجد التركي على رأس الأولويات

الجمعي قاسمي
صحافي تونسي

تونس - تدفع المعطيات الجديدة التي برزت بعد ساعات من قمة الرئيس التونسي قيس سعيد ونظيره المصري عبدالفتاح السيسي نحو بلورة موازين قوى مُغايِرة لما هو سائد حاليا بدأت عناصرها تتشابك على قاعدة مقاربات أملتها تفاهات حقيقية لتصحيح الخلل الذي أصاب الأمن والاستقرار في المنطقة وخاصة في ما يتعلق بالتواجد العسكري التركي في ليبيا.

وأكد دبلوماسي تونسي بالقاهرة في اتصال هاتفى مع "العرب" أن تغيرا جذريا طرأ على الصيغة السياسية للعلاقات بين البلدين التي كانت سائدة قبل هذه القمة، وذلك من زاوية إعادة تركيبها وفق أسس وقواعد جديدة تراعي المصالح المشتركة التي شوهدتها الأحداث الإخوانية.

واعتبر أن أبرز ما في ذلك التغيير هو إعادة اصطاف المواقف التي أساس إستراتيجي، دون الإخلال بالتوازيات الوطنية في خطوطها العريضة، ولا يُغفل البعد القومي في ما يتعلق بالمخاطر التي تُهدد المنطقة، وخاصة منها تلك المماربة التي وصفها بالعرجاء التي تُروج لها تركيا.

وأضاف الدبلوماسي الذي تابع من قرب اجتماعات قمة قيس سعيد والسبسي طالبا عدم ذكر اسمه، أن المسألة هنا لا ترتبط بالمعايير السياسية وافترضاها للصيقة بهذا اصطاف، وإنما ترتبط بالإضافات التي أسقطت الصبح الرهنة لجهة التعاطي مع خطر التمدد التركي في المنطقة.

وأشار إلى أن النقاط التي تم بحثها خلال قمة الرئيسين "أكثر بكثير من تلك المعلن عنها"، منها التطرق إلى المخاطر التي يتعرض لها الأمن القومي التونسي بسبب استمرار التواجد العسكري التركي في قاعدة الوطية العسكرية بغرب ليبيا، الذي يصفه البعض من العسكريين التونسيين المتقاعدین بـ"الخنجر" في خاصرة تونس.

وتعد قاعدة الوطية الواقعة جنوب مدينة الجبيلات وتبعد 27 كيلومترا عن الحدود التونسية واحدة من أهم القواعد العسكرية في ليبيا، وهي تمتلك بنية عسكرية ضخمة تمتد على نحو 50 كيلومترا مربعا، وتحتوي على مهابط طيران حربي وعدة مخازن أسلحة.

ومنذ سقوطها في الـ18 من مايو الماضي تحت سيطرة القوات الموالية للحكومة الليبية السابقة برئاسة فايز السراج، سُلمت القاعدة لتركيا التي حولتها إلى نقطة لدعم قدراتها العسكرية على الساحل الجنوبي للمتوسط وفي منطقة الساحل والصحراء.

وأقدمت أنقرة على تعزيز تواجدها هناك بمنظومة دفاع جوي، وطائرات حربية من بينها لوكهيد سي - 130 هرقل، وعدد من المروحيات، وكذلك أربع طائرات مقاتلة من نوع أف - 16، ما يعني أنها تُخطط للبقاء فيها لفترة طويلة.

وتكشف مصدر "العرب" في هذا السياق عن توافق تونسي - مصري على إنهاء التواجد العسكري التركي في ليبيا، وخاصة منه في قاعدة الوطية العسكرية المحاذية للحدود التونسية، ضمن حزمة أخرى من التفاهات المشتركة لمواجهة التدخلات الأجنبية الأخرى التي تشكل